الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة-

" كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و التجارة "

القسم : ***علوم التجارة***

التخصص : ***علوم مالية و محاسبة***

الفوج : ***03***

- بحث حول السياسة المالية -

من إعداد :

- عوبيد فتحي

- بوشيت أحمد

- عزري مختار

تحت إشراف :

- مراد محبوب

السنة الجامعية : 2020-2019

خـطـة البحـــث :

مقدمة

المبحث الاول : مــاهية السياسة المالية .

المطلب الاول : تعريف السياسة المالية .

المطلب الثاني : تطور السياسة المالية : - في المجتمعات القديمة .

- في الفكر الكلاسيكي .

- في الفكر الكينزي .

المطلب الثالث : أهمية السياسة المالية .

المبحث الثاني : انواع و ادوات و الية عمل السياسة المالية .

المطلب الاول : انواع السياسة المالية :

اولا : سياسة مالية توسعية .

ثانيا : سياسة مالية إنكامشية .

المطلب الثاني : أدوات السياسة المالية و فعاليتها :

أولا : الادوات .

ثانيا : فعالية الادوات .

المطلب الثالث : ألية عمل السياسة المالية :

اولا : حالة الكساد .

ثانيا : حالة التضخم .

المطلب الرابع : أهداف السياسة المالية .

المـقـدمـــــة :

تحتل السياسية المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى ، هذا لأنها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة التي يسعى إليها الإقتصاد الوطني ، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي يتم تكيفها بحيث تؤثر في مستويات الدخل الوطني والعمالة وكافة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع .

و قد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور دور الدولة وانتقالها من الطور الحيادي إلى العطور التدخلى في الحياة الإقتصادية والإجتماعية ، وذلك عقب الأزمة الإقتصادية الكبرى سنة 1929 التي تعرضت لها الإقتصاديات الغربية ، ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الإقتصادية في توجيه المسار الإقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات مفاجئة وغير مفاجئة وذلك بالتنسيق بينها وبين السياسات الأخرى .

- فماهي السياسة المالية و ماهي اهدافها و ألية عملها ؟

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية .

المطلب الأول :

تعريف السياسة المالية :

يمكن تعريف السياسة المالية على أنهما : " السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي الاقتصاد العام ، وما سيتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الإقتصاد الوطني وهي تتضمن تكييفا كمياً لحجم النفقات العامة والايرادات العامة ، وكذا تكيفاً نوعياً لأوجه هادا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بهدف تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالإقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الإستقرار في قطاعات الإقتصاد وتحقيق العدالة الإجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات " ويشير هذا التعريف إلى أن السياسية الحالية هي ان الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل و ذلك بتقرير مستوى و نمط انفاق هذة الارادات ....(1)

المطلب الثاني : تطورالسياسة المالية :

لا يمكن فهم أي دراسة اقتصادية دون فهم الفكر الذي تستند إليه ، لأن هذا الفكر يوضح كيف ستؤثر هذه السياسة في الإقتصاد وكيف يمكن للاقتصاد أن يؤثر عليها ، وعلى هذا الأساس سوف يتم التطرق إلى دراسة السياسية المالية ضمن إطار أفكار المدارس المختلفة .

- السياسة المالية في المجتمعات القديمة : كانت تعكس السياسة المالية في العصور القديمة غياب السلطات المنظمة للمجتمع و غياب اي تأثير لها حيث تميزت بعدم وجود إطار شامل ومنظم المعالم حول السياسة المالية للدولة ،ونظراً لارتباط دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي بالأفكار المالية لدى المفكرين الإقتصاديين ، فنجد أن أفلاطون وأرسطو قد اهتما بضرورة التدخل المباشر للدولة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيعفضلاً عن تحديد أوجه ومجالات الإنفاق العام وهي الحرب والتعليم والعدالة والأمن ودفع أجور العاملين ، ولا حظ الاختلاف بين أرسطو وأفلاطون بشأن الملكية حيث نادي أفلاطون إلى الملكية الجماعية بينما دافع أرسطو على الملكية الفردية وبين أهميتها في تحقيق زيادة الناتج وعدالة التوزيعفضلاً على الإنفاق التحويلي الذي اعتبره أفلاطون من بنود الإنفاق العام . أما بالنسية لتوماس الأكويني فقد أقر ضرورة تدخل الدولة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار من أجل الصالح العام وهنا بدأت تظهر بعض الأفكار التي تتعارض مع وجهة النظر هذه ، حيث اعتبر أوراسم أنه لا يجوز للدولة مصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام كما أضاف أنه لا يجوز فرض الضرائب وتحديد مقدارها إلا بمعرفة وموافقة ممثلى فئات الشعب المختلفة (رجال الدين ، النبلاء وعامة الشعب) ويجب أن تتصف هذه الضرائب بالعدالة واليقين والسهولة والإقتصاد ....(2)

---

(1)- أثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (مذكرة لنيل شهادة الماستر ....) ص7

(2)- نفس المرجع السابق ص8_9

- السياسة المالية في الفكر الكينزي : ادى إنتشار الكساد الكبير 1929 في الدول المتقدمة و إنخفاظ مستويات الدخول و إنتشار البطالة الى تعرض المذهب الكلاسيكي إلى انتقادات خاصة من قبل كينز " الذي كانت نظريته نقطة تحول في الفكر الإقتصادي ، فقد انتقد كينز الاقتراض القائل أن العرض يخلق الطلب وما تفرع عن هذا الافتراض تجاه النظم الإقتصادية نحو التوظيف الكامل وقد بين كينز أن مستوى العمالة والانتاج في النظم الإقتصادية الرأسمالية يتوقف على الطلب الكلي الفعال وأن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية ، وما دام هذا لا يتحقق تلقائياً فإنه من الضروري أن تلعب السياسة المالية دوراً يختلف عن الدور الذي رسمه لها المذهب الكلاسيكي لتحقيق التوازن والاستقرار الإقتصادي والاجتماعي عند مستوى التوظيف الكامل عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الإقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه . وفي هذه الحالة فإنه يتوجب على الدولة في حالات الانكماش حيث يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لجميع الموارد الإنتاجية أن تكيف نفقاتها وإيراداتها فيما يكفل زيادة الطلب عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيف الأعباء الضريبية على المواطنين مما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار و الان . يزداد الإنتاج والعمالة وتخف حدة الانكماش . وعلى العكس في حالة التضخم حيت يرداد الطلب زيادة تفوق قدرة الإقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخامات عند مستوى التوضيف الكامل ، فلا بد من تخفيض النفقات الحكومية وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الموازنة لامتصاص جانب القوة الشرائية من المواطنين حتى يمكن الحد من الضغوط التضخمية وإعادة التوازن واستقرار الى الإقتصاد ....(1)

<u>المطلب الثاني :</u> أهمية السياسة المالية :

إن السياسة المالية في الوقت الحاضر برزت وتأكدت أهميتها وبشكل واضح في كافة الدول ، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية وسواء كانت متقدمة أو نامية ، ونتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الإقتصادية وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي بالشكل الذي حقق معه إدماج السياسية المالية في إطار السياسة الإقتصادية والذي يجعلها جزاءاً مهماً وأساسياً فيها ، ويمكن توضيح أهمية السياسية المالية من خلال النقاط الأتية :

- التدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها والإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة والتعليم . . . . إلخ.

- التعامل مع الضرائب والإنفاق العام كوسيلة لضمان النمو الإقتصادي .

- العمل جنبا إلى جنب والسياسية النقابية لتحقيق معادلات التشغيل والإستقرار النسبي في الأسعار .(2)

(1_2)- نفس المرجع السابق - ص11

المبحث الثاني : أنواع و أدوات السياسة المالية و ألية عملها .

المطلب الأول : أنواع السياسة المالية :

أولا : السياسة المالية التوسعية (المتمثلة بالعجز) :

عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلى المتاح من السلع والخدمات في الإقتصاد (التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى عند مستوى أقل من التشغيل الكامل) ، يعني ذلك ضرورة تحفيز الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة ، وهنا تقوم الحكومة بتفعيل السياسة الضريبية وزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب من خلال الطرق التوسع الاتية :

- **التوسع في النفقات العامة :** تتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة ، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال . وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلاً نقدياً أو عينياً مثل : الملابس ، الحليب وخدمة الصحة ، وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة .

- **التسريع في سداد جزء من القروض العامة :** حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع ، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي .

- **تخفيض الإيرادات الضريبيّة :** الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي ، وهذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدتهم النقدية . ومن هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب ، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد من حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب ...(1)

---

(1)- السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي ص60

ثانيا : السياسة المالية الإنكماشية (المتمثلة بالتمويل بالفائض) :

عندما يكون الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي ويكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل ، عندها يتولد في الاقتصاد ضغوط تضخمية ترفع المستوى العام للأسعار نحو الأعلى ، وهنا تقوم الحكومة المتمثلة في وزارة المالية بمحاولة إمتصاص هذة الضغوطات عبر عدة تدابير منها :

- زيادة الإيرادات الضريبيّة : يُستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الإقتصادي ، حيث يهدف إلى امتصاص جزء من القوة الشرائية للأفراد ، والحد من الإستهلاك (تقليل الميل الحدّي للإستهلاك) لتخفيض مستوى الطلب الكلي و قد يكون التخفيض مقصود نحو سلع معينة غير اساسية للحد من الإستهلاك ، وهنا نقع في أثر سلبي أخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة الدخول المتدنية .

- التوسع في إصدار القروض العامة : يعني ذلك ان تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور ، و يكون ذلك الاقتراض اما اختيارية أو إجباريا .

- الحد من الائتمان المصرفي : يكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة ، رفع نسبة الاحتياط وسعر إعادة الخصم ، وكل هذا التأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة و بالتالي التأثير على حجم الاستثمار....(1)

المطلب الثاني : أدوات السياسة المالية و فعاليتها :

أولا : أدوات السياسة المالية :

مثلما تستطيع الحكومة التأثير في اقتصادها عن طريق أدوات السياسة النقدية فإها تؤثر أيضا في الإقتصاد الوطني عبر أدوات السياسية المالية ، لمواجهة المشاكل والاختلالات الإقتصادية التي يتعرض لها الإقتصاد عن طريق التأثير في حجم الطلب الكلي ، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسية المالية المكونة من : النفقات الحكومية ، الايرادات الحكومية والقروض ، ويمكن إدراج أدوات السياسة المالية ووسائلها كالأتي :

- الضرائب والرسوم : تنقسم الضرائب إلى قسمين :

القسم الأول ضرائب مباشرة وهي التي تفرض على ذات وجود الثروة (الدخل أو رأس المال) ، فتفرض ضريبة الدخل مناسبة تحقق هذا الدخل وتفرض ضريبة رأس المال مناسبة وجود رأس المال ، والقسم الأخر هو الضرائب غير المباشرة وتفرض على المال عند إنفاقه كضريبة المبيعات ، ضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج تعتبر الضريبة المباشرة وغير المباشرة من أهم الأدوات المالية وذلك لانها :

---

(1)- أثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (مذكرة لنيل شهادة الماستر ....)

أ - توفر للخزينة العامة الجزء الاكبر من الإيرادات.

ب -استخدامها لتدخل في الشؤون الاقتصادية حيث يمكن مثلا إعفاء بعض القطاعات من الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار فيها ، كما يمكن زيادتها على بعض القطاعات النشيطة وتخفيضها على القطاعات المتعثرة و التي لا يقدم عليها القطاع الخاص.

- القروض العامة : كانت القروض العامة تعتبر وسيلة مالية استثنائية ولكن في الظروف الراهنة أصبحت عادية لأن اكثر ميزانيات دول العالم أصبحت بحالة عجز ، لذلك تضطر الحكومات سنوياً للاقتراض ، والدول لا تلجأ إلى القروض العامة إلا مدفوعة بمجموعة من العوامل الإقتصادية ، وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى ومن اقتصاد إلى آخر فقد تكون القروض لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات على الإيرادات المتوفرة أو لتمويل مشاريع تنموية في البلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية نفقاتها ، أو يستخدم القرض لتغطية نفقات الدولة المتزايدة في فترات الكساد أو لامتصاص القوة الشرائية للنقد .

- الإنفاق العام : يعد من أهم وسائل السياسية المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني ، فعندما تسعى الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسية الأنفاق العام ، إما لزيادة حجم الطلب الكلي أو التخفيضه حسب المشكلة التي تواجهها ، فهي بذلك تستخدم الإنفاق العام للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد ، حيث يمكن تقسيم الإنفاق العام إلى نفقات حقيقية تستنزف جزءاً من الموارد المتاحة للاقتصاد الوطني من أجل أداء الخدمات العامة و نفقات تحويلية تقتصر على تحويل جزء من هذه الموارد من اتجاهها الاصلي بهدف تحقيق هدف محدد .

- عجز الموازنة : وهي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام ، حيث تعمد الدولة إلى الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي . وإن الدول المتقدمة لا تعتمد هذه السياسية إلا في حالات الانكماش ، أما الدول النامية فإنها تعتمد عليها بشكل مستمر نظراً لنقص الموارد العامة للدولة ، كما أن نجاح مثل هذه السياسية يتوقف على حالة البلاد الإقتصادية ، ففي حالة البلد المتقدم اقتصادياً الذي يعاني من كساد وهبوط في مستوى النشاط الإقتصادي ولكن يتوفر فيه الجهاز الإنتاج المرن فإن هذا التمويل عن طريق العجز سيؤدي الى تنشيط الإقتصاد و دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام ، اما في البلدان النامية التي تعاني من ضعف و عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فلن يؤدي هذا العجز الا الى مزيد من التضخم و مزيد من العجز ....(1)

---

(1)- نفس المرجع السابق

ثانيا : فعالية ادوات السياسة المالية :

تكمن فعالية السياسية المالية في مدى قدرة الدولة على التأثير في النشاط الاقتصادي ومواجهة المشكلات والأزمات المالية باستخدام كل من الضرائب التي تقوم الحكومة من خلال فرضها إلى إعادة توزيع الدخل سواء كانت مباشرة (على دخل) أو غير مباشرة (على مبيعات) ، وإعادة توزيع النفقات الحكومية في مجالات الخدمات والسلع وتوزيع الدين العام والقروض عن طريق بيعها بستندات ، انما تتوقف كثيرا على مدى الترابط والتناسق بينها وبين أدوات السياسية الإقتصادية الأخرى (كالسياسية النقدية والمصرفية وسياسة الأجور والأسعار وسياسة ميزان المدفوعات) . كما تكمن فعالية ادوات السياسية المالية من خلال استعمال الوسائل الاتية :

- فعالية سياسة الانفاق العام : تسيطر فكرة الرقابة الضريبية على أهم بنود نظرية الضريبة كجزء من السياسات المالية في التحكم بعوامل الإنفاق العام وذلك لأن الضريبية أصبحت تقوم في العصر الحديث بوظائف متعددة أهمها أنها وسيلة التمويل الأولى لميزانيات معظم دول العالم ومن ثم فإنها تؤثر تأثيراً حقيقياً في حجم الإنفاق الكلي ، ومن ثم في معدل النشاط الإقتصادي ، وبهذا تدخل الضريبية في معالجة التضخم مع خفيض تيار الإنفاق الحكومي بغرض تخفيض الأسعار من خلال الضرائب المباشرة والغير مباشرة .

- فعالية سياسة الدين العام : وتشتمل الآتي :

أ- فعالية الاقتراض من الأشخاص والمشروعات : إن الهدف منها امتصاص الفائض من دخول الأفراد وتقليل انفاقهم في سوق السلعة " سندات حكومية .

ب- فعالية الاقتراض من الجهاز المصرفي : إذا تم تمويل القروض العامة عن طريق الأموال المعدة للاستثمار فان ذلك سيقلل من حجم الإنفاق الاستثماري الخام.

- فعالية الرعاية على الأسعار والأجور: ترتبط فعالية سياسة الدخول "السياسة الأجرية " بالتضخم الناجم عن ازيادة التكلفة أو تضخم الأجور والذي ينبع أساساً من الزيادة السريعة في أجور العمال في الوقت الذي لا تحقق فيه انتاجية نفس معدلات الزيادة في الأجور فينبغي في هذه الحالة لتجنب نفس معادلات الزيادة في الأجور الزيادة الإنتاجية لتجنب هذه الآثار لابد من إتباع سياسية الأجور اللامركزية أو سياسية الدخول . أما فعالية الرقابة على الأسعار فهي مرتبطة أساساً بحرص الحكومات على علاج التضخم وذلك بوضع القيود التي تمنع إرتفاع الأسعار بحكم القانون خاصة وان استمرار ارتفاء الاسعار يسبب إزعاجا للحكومة ....(1)

---

(1)- أثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (مذكرة لنيل شهادة الماستر ....)

المطلب الثالث : ألية عمل السياسة المالية :

يمكن توضيح الية عمل ادوات السياسة المالية عندما تستخدم إما لمعالجة فجوة ركودية يعاني منها الاقتصاد او فجوة تضخمية في الاقتصاد .

- أولا : حالة الكساد : يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات ، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها ، أي أن النشاط الإقتصادي يمر بحالة تباطؤ و في مثل هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو الاتي :

- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام : ولعل هذا يذكر بما نادى به كينز لدى حدوث الكساد الكبير في بريطانيا ، فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق ، وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد ، فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب الكلي ، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التسمية إلى الأمام .

- تخفيض الضرائب : كما قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرف ، لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم خفضها أو التخلي عنها وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للانفاق الإستهلاكي والادخار ، وبالتالي يؤدي الي زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي .

- المزج بين الحالتين : وقاد تستخدم الحكومة الاثنين معا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب و ذلك بما يخدم الاقتصاد من اجل دفع عجلته و الخروج به من حالة الكساد ....(1)

- ثانيا : حالة التضخم : و المتمثل في إرتفاع متواصل في المستوى العام للاسعار و يتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب و خفض القدرة الشرائية ، وذلك عن طريع إتباع سياسة مالية إنكماشية و التي تعتمد على :

- تخفيض مستوى الإنفاق العام : والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الإستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي الذي بدوره يكبح مستوى الأسعار .

- رفع مستوى الضرائب : مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي وبالتالي تخفيض الطلب ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار .

- المزج بين الحالتين : اي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم ....(2)

(1_2)- نفس المرجع السابق

- المطلب الرابع : أهداف السياسة المالية :

- تحقيق الكفاءة الإنتاجية : السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة يجب أن تعمل على استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة وان معيار الكفاءة يعني تحقيق اكبر قدر ممكن من الإنتاج وذلك بلاستغلال الأمثل للعناصر الإنتاجية .

- تحقيق العمالة الكاملة : السياسة الحكومية تلعب دورا فعالا في تحديد مستوى العمالة ومستويات الأجور والأسعار وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني .

- تحقيق التقدم الاقتصادي : زيادة متوسط نصيب الفرد من حجم الإنتاج(سلع وخدمات) يعتبر مقياسا للتقدم الاقتصادي في مستوى معيشة المواطنين وهذا هو هدف النمو الاقتصادي والذي يتوفر من خلال توفر عدة مقومات منها التقدم التكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي والعمل اللازم لزيادة الموارد المتاحة وتحسينها .

- تحقيق التقدم الاقتصادي : زيادة متوسط نصيب الفرد من حجم الإنتاج(سلع وخدمات) يعتبر مقياسا للتقدم الاقتصادي في مستوى معيشة المواطنين وهذا هو هدف النمو الاقتصادي والذي يتوفر من خلال توفر عدة مقومات منها التقدم التكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي والعمل اللازم لزيادة الموارد المتاحة وتحسينها .

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار على مستوى الدولة : أي ثبات المستوى العام للأسعار في الأسواق ....(1)

(1)- المرجع الإلكتروني للمعلوماتية أهداف السياسة المالية – د.هيفاء غدير غدير – الكتاب (السياسة المالية و دورها في تنمية الإقتصاد)

الخـاتـمـة :

و بعد هذه الدراسة للسياسة المالية المعاصرة نجد انها قد شهدت تطورات جوهرية أين أصبحت اداة الدولة لتوجيه الانتاج و الاشراف على النشاط الإقتصادي دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر كما اتفقت ام الدراسات النظرية على وجود أهمية شديدة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية في الدول بهدف الوصول إلى تحقيق اهداف كل منهما وعدم إعاقة إحداهما الأخرى في الوصول إلى هذه الأهداف . إن كل من السياسات النقدية و المالية تأثر في أهداف السياسة الأخرى وأن عدم التنسيق بين السياسيون له أثر سلبي في هذا المجال كما أن عدم التنسيق يؤثر على التوازن الإقتصادي العام .

قائمة المراجع :

- أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر

(مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د) دفعة 2016)

- السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1999-2004

(رسالة دكتوراه من إعداد الطالب " دراوسي مسعود " 2005-2006)

- المرجع الإلكتروني للمعلوماتية أهداف السياسة المالية – د.هيفاء غدير غدير –

الكتاب (السياسة المالية و دورها في تنمية الإقتصاد) .